الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4599 | الخميس | 26 ذي القعدة 1444 هـ | 15 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

الاحتلال يكتفي بـ«تأديب» جنود تركوا مسنّا فلسطينيا مقيدا بالعراء حتى الموت

«العفو الدولية» : الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على غزة ترقى إلى «جرائم حرب»

أبنية مدمرة جراء التصعيد الإسرائيلي الأخير في قطاع غزة

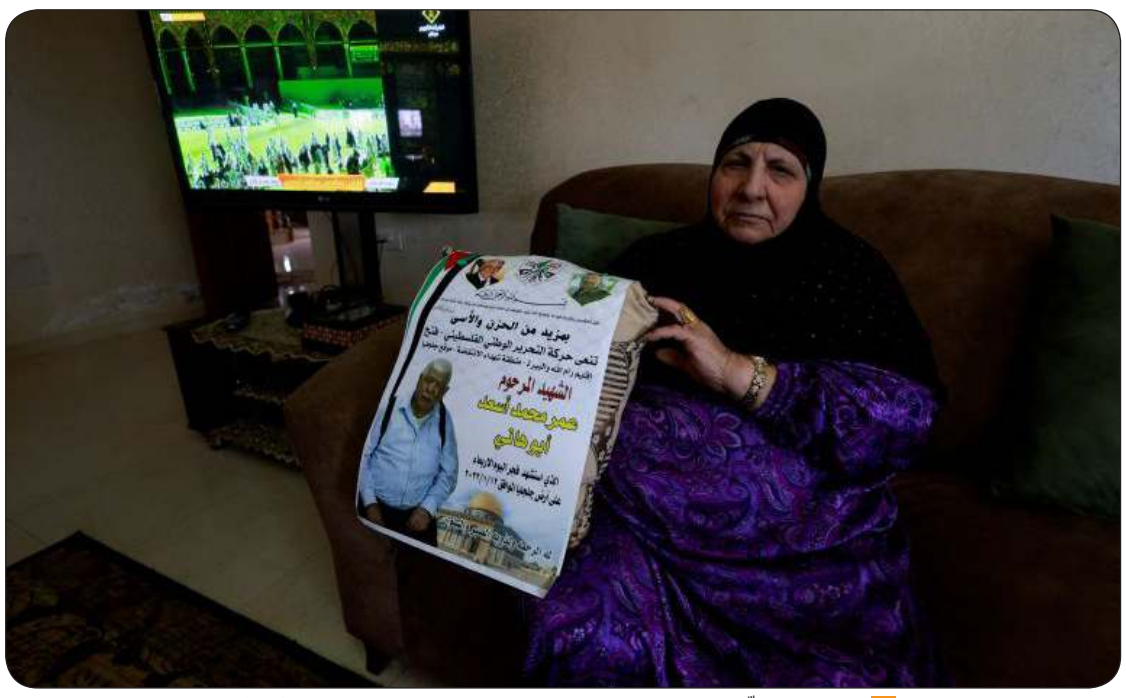

زوجة المسنّ الفلسطيني الذي قضى جراء ممارسات جنود الاحتلال

«وكالات» : دانت منظمة العفو الدولية (أمنستي) الهجمات التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في مايو الماضي، وقالت إنها ترقى إلى مستوى «جرائم حرب».

وبدأ التصعيد بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية بعد استهداف الاحتلال 3 قادة عسكريين في حركة الجهاد الإسلامي في التاسع من مايو، وردت عليه الفصائل بإطلاق عشرات الصواريخ على بلدات جنوب إسرائيل، مما أسفر عن استشهاد 34 فلسطينيا، بينهم 6 قادة عسكريين في الجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى مقاتلين من مختلف الفصائل الفلسطينية ومدنيين.

وقالت أمنستي إن «الغارات الإسرائيلية دمرت منازل فلسطينيين بشكل غير قانوني، وفي كثير من الأحيان من دون ضرورة عسكرية؛ في شكل من أشكال العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين».

وأكد بيان المنظمة أن «إسرائيل شنت غارات جوية غير متناسبة، أسفرت عن مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين، بينهم أطفال».

وحسب المنظمة، فإن «شن هجمات غير متناسبة عمدا يعد جريمة حرب».

وأضافت أنها «حققت في 9 غارات جوية إسرائيلية أسفرت عن مقتل مدنيين وإلحاق أضرار وتدمير مبانٍ سكنية في قطاع غزة».

وأشارت إلى أن 3 هجمات منفصلة منها وقعت في الليلة الأولى من القصف الجوي الإسرائيلي في التاسع من مايو، «عندما استهدفت قنابل دقيقة التوجيه 3 من كبار قادة سرايا القدس (الجناح العسكري للجهاد الإسلامي)، وقتلت 10 مدنيين، وجرحت ما لا يقل عن 20 آخرين.

وبينت أمنستي أن هذه القنابل «أطلقت في مناطق مكتظة بالسكان داخل مدينة غزة عندما كانت العائلات نائمة في منازلها، مما يشير إلى أن من خططوا للهجمات وأذنوا بها توقعوا -وعلى الأرجح تجاهلوا- الضرر غير المتناسب الذي سيصيب المدنيين».

يشار إلى أن قطاع غزة الذي تفرض عليه إسرائيل حصارا مشددا برا وبحرا وجوا منذ 2007 شهد 4 حروب وعدة جولات قتال بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية.

وأشارت منظمة العفو الدولية إلى أن «إفلات إسرائيل من العقاب على جرائم الحرب التي ترتكبها بشكل متكرر ضد الفلسطينيين وحصارها القاسي وغير القانوني المستمر منذ 16 عاما على القطاع؛ يُشجع على ارتكاب المزيد من الانتهاكات ويجعل الظلم مزمنا».

من ناحية أخرى قال المحامي العام العسكري في إسرائيل إن الجنود الذين تركوا -العام الماضي- مسنا فلسطينيا أميركيا في العراء خلال الليل مقيدا بعد إلقاء القبض عليه، حتى لقي حتفه؛ لن يحاكموا جنائيا، وإنما سيواجهون إجراءات تأديبية.

واحتجزت القوات الإسرائيلية عمر أسعد (80 عاما) عند حاجز أمني مؤقت في بلدته جلجليا قرب رام الله بالضفة الغربية يوم 12 يناير 2022.

وترك الجنود عمر أسعد مستلقيا لا يظهر أي مؤشر على الاستجابة في موقع بناء، قائلين إنهم اعتقدوا أنه نام، وفي ساعات الصباح الباكر عثر عليه وقد فارق الحياة وفي معصمه مربط بلاستيكي.

وقال الجيش إن أسعد قاوم «بصوت عال وبإصرار» محاولات الجنود اقتياده من سيارته إلى الحاجز الأمني، وأضاف أنه بسبب رفضه التعاون قام الجنود بتكميم فمه مؤقتا بقطعة قماش، وكبلوا يديه بمربط بلاستيكي.

ووفقا لرواية عبد الإله أسعد، ابن عم الشهيد عمر أسعد، فإن المسن الفلسطيني كان عائدا من زيارة لأقربائه عندما باغته جنود الاحتلال وأنزلوه من السيارة بالإكراه، وكتفوا يديه ووضعوا شريطا على فمه، ثم سحلوه مسافة 200 متر ورموا به في بناية قيد الإنشاء، كما أنهم ضربوه.

وعقب تحقيق أولي، عزل جيش الاحتلال ضابطين ووبخ قائد كتيبة، وقال إن وفاة أسعد نجمت عن «فشل أخلاقي وخلل في اتخاذ القرار».

وقالت الهيئة القانونية التابعة للجيش -في بيان الثلاثاء- إن قرارها عدم محاكمة الجنود المتورطين في وفاة المسن الفلسطيني اتخذ «عقب جلسات استماع وبعد فحص شامل لمواد التحقيق، والتي أظهرت عدم وجود علاقة سببية بين الأخطاء في سلوك الجنود وبين الوفاة».

وخلص تشريح فلسطيني لجثة عمر أسعد الذي كان يعاني من مشكلات في القلب، إلى أنه أصيب بنوبة قلبية ناتجة عن الإجهاد. وعزا المسؤولون الفلسطينيون ذلك إلى تنكيل الجنود الإسرائيليين به.

وذكرت وحدة المحامي العام العسكري أن مسؤولا طبيا عسكريا توصل إلى أنه يستحيل القول إن وفاة أسعد نتجت على وجه التحديد عن سلوك القوات، وإن الجنود لم يكونوا على علم بحالته الصحية.

من جانبها، دانت وزارة الخارجية الفلسطينية الخطوة الإسرائيلية، والاكتفاء ببعض الإجراءات التأديبية والتوبيخ الشكلي بحق القتلة، واتهمت الاحتلال بتضليل المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بوجود تحقيقات في الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي، وهي غالبا تنتهي بتبرئة الجناة وإخفاء الأدلة وتوفير أبواب هروب للمسؤولين السياسيين والعسكريين.

وطالبت الخارجية الفلسطينية الإدارة الأميركية بالتحقيق في هذه الجريمة، باعتبار أن الشهيد المسن عمر أسعد هو مواطن أميركي، كما تطالب الجنائية الدولية بسرعة الانتهاء من تحقيقاتها بجرائم الاحتلال وصولا لمحاسبة ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين ومن يقف خلفهم.

وخلص تقرير لمنظمة «بيش دين» الحقوقية الإسرائيلية، استنادا إلى بيانات عسكرية للفترة بين عامي 2017 و2021، إلى أن جنود الاحتلال حوكموا على أقل من 1% من مئات الشكاوى التي تتهمهم بارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين.

إسرائيل تشن غارات ليلية على محيط دمشق

«وكالات» : أصيب جندي سوري بجروح خطيرة فجر أمس الأربعاء جراء قصف جوي إسرائيلي استهدف نقاطا قرب دمشق، وفق ما أفاد به الإعلام الرسمي السوري.

وشنّت إسرائيل خلال الأعوام الماضية مئات الضربات الجوية في سوريا طالت مواقع للجيش السوري وأهدافا إيرانية وأخرى لحزب الله اللبناني، بينها مستودعات أسلحة وذخائر في مناطق عدة.

وفجر أمس الأربعاء، أفاد مراسل لوكالة الصحافة الفرنسية بسماع دوي انفجارات في دمشق.

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن مصدر عسكري قوله إنه «حوالي الساعة 01:05 من فجر أمس نفّذ العدو الإسرائيلي عدوانا جويا من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفاً بعض النقاط جنوب غرب دمشق».

وأدّى القصف إلى «إصابة جندي بجروح خطيرة ووقوع خسائر مادية»، وفق المصدر الذي أكد أن وسائط الدفاع الجوي تصدّت لصواريخ «العدوان» وأسقطت بعضها.

ونادرا ما تؤكّد إسرائيل تنفيذ ضربات في سوريا، لكنها تكرر أنها ستواصل تصديها لما تصفه بمحاولات إيران لترسيخ وجودها العسكري في سوريا.

حكومة العراق : نعمل على إنشاء مقار للحشد خارج المدن

الحشد الشعبي

«وكالات» : في مناسبة ذكرى تأسيس الحشد الشعبي بالعراق، أكد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني أن الحكومة تعكف على إنشاء معسكرات ومقار خاصة للحشد خارج المدن.

وقال في كلمة ألقاها أمس الأربعاء، بمناسبة تأسيس تلك القوات التي أدخلت قبل سنوات قليلة ضمن نصاب القوات المسلحة «لا يمكن التفريط بالحشد».

كما أشار إلى أن «الحكومة تعمل على قانون يضمن لأبناء الحشد تقاعدا كريما».

وشدد على أن «التحديات الأمنية أصبحت من الماضي»، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء العراقية.

من جهته، أعلن فالح الفياض رئيس هيئة الحشد الشعبي أن الأيام المقبلة ستكون فرصة لانطلاق تقنين مؤسسة الحشد.

كما أكد أن «الحشد ليس له رأي سياسي ويأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة، ويخضع لأوامر قيادة العمليات المشتركة».

وغالبا ما وجه عراقيون وأحزاب سياسية معارضة اتهامات لبعض فصائل الحشد بالتفلت والتبعية لإيران.

كما اتهمت باستهداف مئات المحتجين الذين خرجوا إلى الشوارع في مختلف المحافظات العراقية في ما عرف بـ«ثورة تشرين»، فضلا عن إعلاميين وصحافيين، وحتى محاولة ترهيب رئيس الوزراء السابق، مصطفى الكاظمي.

كذلك، طالبت بعض الأصوات العراقية بضبط تفلت بعض عناصرها، وسحبهم من الشوارع والمناطق السكنية.

من ناحية أخرى في ظل عدم تحديد مجلس الوزراء لموعد نهائي لها ودعوة المحكمة الاتحادية إلى تغيير مجلس إدارة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والذي تنتهي ولايته في مطلع العام المقبل، تحوم شكوك حول إجراء الانتخابات المحلية في العراق في موعدها المقرر خلال الربع الأخير من العام الحالي.

فقد أبلغ محمد الزيادي، النائب في البرلمان العراقي عن ائتلاف «دولة القانون»، وسائل إعلام محلية، بأنه بات من الصعب إجراء الانتخابات المحلية في موعدها، مرجعاً السبب إلى عدم حسم اختيار مفوضية جديدة للانتخابات، ما يستدعي التمهل لفترة أطول، وفق تعبيره.

كما لفت إلى أن مفوضية الانتخابات الحالية ما زالت نافذة المفعول، لكن رغم ذلك لا يمكن تكليفها بإجراء الانتخابات بسبب قرار المحكمة الاتحادية الذي دعا إلى تغيير مفوضية الانتخابات، والمدة المتبقية على الانتخابات غير كافية لاختيار مفوضية جديدة.

بدورها، لفتت نبراس أبو سودة، نائبة المتحدث باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لوكالة أنباء العالم العربي (AWP) الثلاثاء، إلى أن مجلس المفوضين الحالي بدأ ولايته في 2019، وتنتهي في مطلع 2024، موضحة أنه مؤسسة تنفيذية فنية تعمل وفق تكليفاتها القانونية والدستورية.

وأضافت رداً على تصريحات النائب الزيادي حول صعوبة إدارة مجلس المفوضين الحالي للانتخابات المحلية، بأن الأخير يتحدث ويتعامل مع أي قضية رسمية تخصه كجهة تنفيذية.

وقالت: «المفوضية تقوم بالاستعدادات اللازمة لإجراء الانتخابات المحلية»، مشيرة إلى أنه حتى الآن لم يحدد مجلس الوزراء موعداً نهائياً للانتخابات «حتى يتسنى لهم وضع جدول زمني لتنفيذ برامجنا».

يشار إلى أن المحكمة الاتحادية كانت دعت البرلمان في أواخر العام 2021، إلى تعديل قانون الانتخابات واعتماد نظام العد والفرز اليدوي، ما يعني ضمنيا اختيار مجلس مفوضين جديد مع تغيير قانون الانتخابات.

وصوت البرلمان في مارس بالفعل على تعديل قانون الانتخابات باعتماد نظام سانت ليغو وفق قاسم انتخابي 1.7، بدلا من نظام الدوائر المتعددة للمحافظات الذي كان متبعا في الانتخابات الماضية.

مجلس النواب اللبناني يفشل للمرة الـ 12 في انتخاب رئيس جديد للجمهورية

انعقدت جلسة مجلس النواب بعد اكتمال النصاب الذي يتطلب حضور 86 نائباً من أصل 128 نائبا

«وكالات» : فشل البرلمان اللبناني مجددا وللمرة الثانية عشرة في اختيار رئيس جديد للجمهورية بعد التصويت الذي جرى أمس الأربعاء عقب اكتمال النصاب الدستوري، على وقع انقسام سياسي يزداد حدة بين حزب الله وخصومه وينذر بإطالة عمر الشغور الرئاسي.

وانعقدت الجلسة بعد اكتمال النصاب الذي يتطلب حضور 86 نائباً من أصل مجموع النواب في المجلس وعددهم 128 نائباً.

وحصل المرشح جهاد أزعور وزير المالية السابق على 59 صوتا، فيما حصل المرشح سليمان فرنجية المدعوم من حزب الله على 51 صوتا.

ويحتاج المرشح في الدورة الأولى من التصويت إلى غالبية الثلثين -أي 86 صوتا- للفوز، وتصبح الغالبية المطلوبة إذا جرت دورة ثانية 65 صوتا؛ لكن النصاب يتطلب الثلثين في الدورتين.

وقال رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري إن انتخاب رئيس للبلاد لن يتحقق إلا بالتوافق، ودعا إلى سلوك ما سماه طريق الحوار دون شروط، وألا يُلغى حق أحد في الترشح.

وشدد بري، بعد انتهاء جلسة البرلمان، على أهمية أن يكون الحوار تحت سقف الدستور، وأضاف أن الأشقاء العرب والأصدقاء في العالم ينتظرون من اللبنانيين أداء وسلوكا يليقان ببلدهم.

وهذه هي المرة الثانية عشرة التي يجتمع فيها مجلس النواب لشغل مقعد الرئاسة، وهو المنصب المخصص لأحد أفراد الطائفة المسيحية المارونية، بموجب نظام المحاصصة الطائفية في لبنان، في وقت لا يحظى فيه أي فريق بأكثرية تمكّنه منفردا من إيصال مرشحه إلى المنصب.

والمنصب شاغر منذ أكتوبر، عندما انتهت ولاية ميشال عون المتحالف مع حزب الله.

إلا أن إجماع كتل سياسية وازنة على دعم ترشيح الوزير السابق جهاد أزعور في مواجهة الوزير السابق سليمان فرنجية المدعوم من حزب الله، أعاد خلط الأوراق الرئاسية ودفع رئيس البرلمان نبيه بري إلى تحديد موعد لجلسة انتخاب جديدة.

وارتفعت أسهم أزعور -الذي انضم إلى صندوق النقد الدولي عام 2017، وشغل منصب وزير المالية اللبناني بين عامي 2005 و2008 في الأسابيع الأخيرة إثر اتصالات مكثفة انتهت بإعلان كتل رئيسية ونواب معارضين لفرنجية تأييدهم لترشيح أزعور.

وإثر ذلك، أعلن النائب ميشال معوض -أول من خاض السباق الرئاسي ونال العدد الأكبر من الأصوات خلال الجلسات السابقة من دون أن يحقق الأكثرية المطلوبة- تراجعه عن ترشحه لصالح أزعور، ويعد حزب القوات اللبنانية ولديه كتلة برلمانية مسيحية وازنة، والتيار الوطني الحر حليف حزب الله المسيحي الأبرز الرافض لوصول فرنجية، وكتلة الزعيم الدرزي وليد جنبلاط؛ من أبرز داعمي أزعور.